جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري والعالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

العدد 233 - يونيو 2018

اشراف
زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

المحتويات

القسم الأول: إطلالة على الاقتصاد المصري 1

توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين للاقتصاد المصري. 2

مقتطفات اقتصادية عن مصر. 5

انتعاش قطاع الغاز في مصر. 6

القسم الثاني: إطلالة على الاقتصاد العالمي 9

1- الاقتصاد الأوروبي 10

انخفاض معدل النمو في فرنسا. 10

ارتفاع معدل التضخم في فرنسا. 10

تراجع معدل النمو الاقتصادي في ألمانيا خلال عام 2018. 11

ارتفاع صادرات فنلندا من الخدمات. 11

ارتفاع قيمة التجارة الخارجية الإيطالية. 12

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تخفض توقعاتها لتركيا. 12

ارتفاع الصادرات التركية في مايو 2018. 13

نمو اقتصاد استونيا بنحو 3,6% . 13

ارتفاع العجز التجاري التركي. 14

تراجع الإنتاج الصناعي في مونتينيجرو. 14

2- اقتصاد الأمريكتين 15

تصعيد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. 15

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع أسعار الفائدة. 16

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين خلال الربع الأول من عام 2018. 16

توتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. 17

كندا وفرنسا تؤسسان صندوق استثماري مشترك. 18

فيتش تخفض التصنيف السيادي لنيكاراجوا. 18

ارتفاع الفائض التجاري في بيرو في أبريل 2018. 19

ارتفاع معدل النمو في أوروجواي خلال عام 2018. 19

التوصل إلى اتفاق بين صندوق النقد الدولي والأرجنتين. 20

3- الاقتصاد الإفريقي 21

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قارة أفريقيا. 21

نمو التجارة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. 22

المغرب مركز جذب للاستثمارات في إفريقيا. 23
فرص استثمارية بقيمة 51 مليار دولار في نيجيريا. 23
تعافي اقتصاد تونس. 24
المملكة المغربية تشهد ارتفاعا في عجز الموازنة. 25
صندوق النقد الدولي يمنح مالي شريحة جديدة من القرض. 25
أثيوبيا تسعى لتحرير اقتصادها. 26
انتعاش اقتصاد مالي رغم كافة التحديات. 27
أثيوبيا: معجزة اقتصادية ورمز للنهوض الأفريقي. 29
بنين تسجل طفرة في إنتاج القطن. 30
4- الاقتصاد الآسيوي 31
تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الصينية في يوليو 2018. 31
البنك المركزي الياباني يقرر عدم تعديل سياسته النقدية. 32
نمو سوق السيارات في فيتنام. 32
زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات. 33
تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في فلسطين. 33
ارتفاع الفائض التجاري الروسي. 34
5- موضوعات متفرقة 35
ارتفاع معدل النمو العالمي خلال عام 2018. 35
تراجع معدل نمو التجارة العالمية. 36
الاقتصاد العالمي ينمو بقوة. 37
مصادر النشرة 38

القسم الأول

إطلالة على الاقتصاد المصري

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين للاقتصاد المصري

التاريخ : 2018/6/4

أسفرت توقعات البنك الدولي عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى 5% خلال العام المالي 2018/2017 ، و5,5% خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 4,5% و5,3% على التوالي وفقا لتوقعات البنك في أكتوبر 2017 . ويعزى ذلك إلى انتعاش الاستهلاك الخاص ، وارتفاع الاستثمارات والصادرات ، وازدهار قطاع السياحة ، واستغلال حقل الغاز (ظهر) .

كما أسفرت توقعات البنك الدولي عن انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 4,9% ، وانخفاض عجز الموازنة إلى 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2018/2017 ، مقابل 4,6% و8,8% على التوالي وفقا لتوقعات البنك في أكتوبر 2017 . كما توقع البنك تراجع طفيف في معدل الفقر نتيجة تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية الواردة في ميزانية العام المالي 2018/2017 .

ومن ناحية أخرى أشار البنك الدولي إلى عدد من المخاطر التي قد تؤثر على التوقعات السابقة مثل التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ، وعدم القدرة على سداد الديون في حالة عدم تطبيق الإصلاحات الضريبية وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي .

وأضاف أن انخفاض المصادر الرئيسية للدخل القومي والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج قد تؤثر بالسلب على تلك التوقعات في حالة حدوث اضطرابات أمنية على المستوى المحلي أو الخارجي .

ومن الجدير بالذكر أن توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية تتفق مع توقعات البنك الدولي ، حيث توقع الصندوق ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنحو 5,2% خلال العام المالي 2018/2017 ، و5,5% خلال العام المالي 2019/2018 ، كما توقع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5,3% و5,5% على التوالي .

توقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل البطالة إلى 11,1% خلال العام المالي 2018/2017 ، و9,7% خلال العام المالي 2019/2018 . كما توقع انخفاض معدل التضخم إلى 20,1% خلال العام المالي 2018/2017 ، و13% خلال العام المالي 2019/2018 ، بينما توقع البنك الدولي انخفاض معدل التضخم إلى 22,1% و14% على التوالي .

ومن ناحية أخرى قامت مؤسسة التصنيف الدولية ستاندرد أند بورز برفع التصنيف السيادي لمصر من (B-) إلى (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة ، وهو مؤشر إيجابي إلا أن معدل الدين العام مازال مثيرا للقلق خاصة الديون قصيرة الأجل لذا قامت مؤسسة موديز بتصنيف مصر ضمن الاقتصادات الناشئة الأكثر عرضة لمخاطر تشديد الأوضاع المالية العالمية .وفيما يلي توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين وتوقعات البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر خلال العام المالي 2018/2017 :

العام المالي 2018/2017	توقعات البنك الدولي	
	أكتوبر 2017	أبريل 2018
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%4,5	%5
معدل التضخم	%22,1	%22,1
عجز الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%4,6-	%4,9-
عجز الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%8,8-	%9,8-
الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)		%99,8

العام المالي 2018/2017	توقعات صندوق النقد الدولي	
	أكتوبر 2017	أبريل 2018
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%4,5	%5,2
معدل التضخم	%21,3	%20,1
عجز الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%3,8-	%4,4-

العام المالي 2018/2017	توقعات البنك الأوروبي للإعمار والتنمية
	مايو 2018
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%5,3
معدل التضخم	%20,1
عجز الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%4,4-
عجز الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%9,4-
الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%91,2

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية
العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES

مقتطفات اقتصادية عن مصر

التاريخ : 2018/6/4

صرح وزير التجارة والصناعة المصري بأن التبادلات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 28 مليار يورو خلال عام 2017 مقابل 27,3 مليار يورو خلال عام 2016 . وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لمصر إذ استحوذ على 22,7% من إجمالي الصادرات المصرية .

وفقا لإحصائيات البنك الدولي تحتل مصر المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج حيث بلغت 20 مليار دولار خلال عام 2017 أي ما يمثل 6,4% من الناتج المحلي الإجمالي . وتأتي مصر بعد نيجيريا التي احتلت المركز الأول حيث سجلت 22 مليار دولار خلال نفس العام .

صرح البنك المركزي المصري بأن تحويلات العاملين بالخارج بلغت 17,3 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام المالي 2018/2017 بزيادة 24,1% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2017/2016 . سجل البنك المركزي المصري ارتفاعا في قيمة الأصول الخارجية حيث بلغت 44 مليار دولار في إبريل 2018 مقابل 28,6 مليار دولار في إبريل 2017 .

أسفرت إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع معدل البطالة في مصر إلى 10,6% خلال الربع الثالث من العام المالي 2018/2017 مقابل 11,3% خلال الربع الثاني . كما تراجع معدل التضخم إلى 13,1% في أواخر إبريل 2018 .

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية ستاندرد أند بورز برفع التصنيف السيادي لمصر من (B-) إلى (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة . ومن الجدير بالذكر أن الكويت قررت تأجيل سداد قروض مستحقة على مصر بقيمة 4 مليار دولار لمدة عام ، ومن ثم يصبح تاريخ استحقاقها في سبتمبر 2019 .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية
العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

انتعاش قطاع الغاز في مصر

التاريخ : 2018/6/21

يشهد قطاع الغاز في مصر انتعاشا ملحوظا نتيجة اكتشاف حقول جديدة مثل ظهر وآتول والنورس ، بالإضافة إلى حقول الغاز بغرب الدلتا مما سيساعد الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2019 . إلا أن الخبراء أشاروا إلى أن ذلك الانتعاش قد يكون مؤقتا إذا لم تقم الحكومة بمضاعفة الجهود لاكتشاف حقول جديدة وتنويع مصادر الطاقة .

بلغ احتياطي الغاز (باستثناء حقل ظهر) 1840 مليار متر مكعب في أواخر عام 2016 مما جعل مصر تحتل المركز الـ18 عالميا ، والمركز الثالث في إفريقيا بعد نيجيريا والجزائر . ويغطي هذا الاحتياطي الإنتاج لمدة ثلاثين عاما بمعدل الإنتاج الحالي .

ومن الجدير بالذكر أن حجم الإنتاج بلغ 61,4 مليار متر مكعب خلال عام 2011 ، وكانت مصر تحتل المركز الـ14 عالميا والمركز الثاني في إفريقيا ، إلا أن متأخرات السداد المستحقة للعديد من الشركات الأجنبية أدت إلى تباطؤ الاستثمارات اللازمة لتنمية البنية التحتية للإنتاج مما أدى إلى تراجع معدل الإنتاج إلى أدنى مستوى له خلال الفترة من 2011-2016 حيث بلغ 41,8 مليار متر مكعب . كما تراجعت الطاقة الإنتاجية لحقول الغاز بما يتراوح بين 15% و25% خلال نفس الفترة .

مليار متر مكعب	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج	54,7	55,7	59	62,7	61,3	61,4	60,9	56,1	48,8	44,3	41,8
الاستهلاك	36,5	38,4	40,8	42,5	45,1	49,6	52,6	51,4	48	47,8	51,3

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي العالمي للطاقة لعام 2017 (Global Energy Statistical Yearbook (2017

ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج مصر من الغاز 62 مليار متر مكعب خلال عام 2018 ، وأن يتراوح بين 72 و75 مليار متر مكعب خلال الفترة من 2020-2025 . بلغ حجم استهلاك الغاز 51,3 مليار متر مكعب خلال عام 2016 ، وتراوح بين 55 و57 مليار متر مكعب خلال عام 2017 . ويتم استغلال 67% من إنتاج الغاز لإنتاج الكهرباء ، و30% لاستهلاك قطاع الصناعة ، و3% لاستهلاك القطاع العائلي .

ومن المتوقع أن تتراجع حصة استهلاك قطاع الصناعة في إطار "إستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام 2035" والتي تنص على الحد من ارتفاع استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة بنحو 18% خلال الفترة من 2016-2035 بناء على توصيات صندوق النقد الدولي .

ومن المقرر زيادة حصة إنتاج الكهرباء من خلال إقامة ثلاث محطات تحت إشراف شركة سيمنز بهدف زيادة إنتاج الكهرباء بطاقة 60 جيجاوات بحلول عام 2022 مقابل 35 جيجاوات خلال عام 2016 . ومن المتوقع أن يرتفع معدل استهلاك القطاع العائلي بنحو 15% من عام 2018 ، وأن يرتفع إجمالي استهلاك الغاز في مصر بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا .

ومن المتوقع زيادة حصة الغاز في مصادر الطاقة التي بلغت 53% خلال عام 2017 مقابل 41% للبترول ، و4% للطاقة المتجددة ، و2% للفحم ، وهو ما تسعى إليه الحكومة المصرية من أجل خفض وارداتها من البترول . ازدادت أهمية مشروعات الطاقة المتجددة من خلال استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية مما يؤدي إلى الحد من الاعتماد على الغاز وترشيد استهلاكه وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي . كما قامت الحكومة المصرية بتحسين شبكات نقل وتوزيع الكهرباء بهدف الحد من خسائر فاقد الطاقة الذي تراوح بين 30% و40% خلال عام 2016 .

إستراتيجية التبادلات التجارية للغاز الطبيعي في مصر

كانت مصر إحدى الدول الكبرى المصدرة للغاز الطبيعي خلال الفترة 2003-2014 ، وسجلت فائضا قياسيا بلغ 18,3 مليار متر مكعب خلال عام 2009 ، إلا أنها صارت من الدول المستوردة للغاز الطبيعي منذ عام 2015 ، وسجلت عجزا قياسيا بلغ 8,2 مليار متر مكعب خلال عام 2016 . وخلال عام 2017 تراجعت قيمة واردات مصر من الغاز المسال تراجعا طفيفا إلى 2,23 مليار دولار مقابل 2,29 مليار دولار خلال عام 2016 .

وكانت الحكومة المصرية تستهدف خفض واردات الغاز المسال بنحو 32% خلال الفترة من العام المالي 2017/2016 إلى العام المالي 2018/2017 ، إلا أنها أبرمت تعاقدا مع شركة (Gazprom) ساريا حتى عام 2020 من أجل تغطية ارتفاع الاستهلاك خاصة في شهري الذروة يوليو وأغسطس .

وفيما يلي قيمة الصادرات والواردات المصرية من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2006-2017 :

مليـــون دولار	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	2915	3590	2172	1965	1774	1855	1273	130	42	159	178
الواردات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	1988	2299	2233

ومن الجدير بالذكر أن مصر تسعى إلى أن تكون مركزا إقليميا لتجارة الغاز من خلال ما تحققه من فائض في الإنتاج عقب الاكتشافات الأخيرة والاتفاقيات الإقليمية التي أبرمتها . ولتحقيق هذه الإستراتيجية ينبغي إعادة تشغيل محطتين لتسييل الغاز وهما محطة دمياط التي أقيمت عام 2004 وتديرها شركة (SEGAS) وتبلغ طاقتها الإنتاجية 7,6 مليار متر مكعب من الغاز المسال سنويا ، ومحطة إدكو التي أقيمت عام 2005 وتديرها شركة (Shell) وتبلغ طاقتها الإنتاجية 10 مليار متر مكعب من الغاز المسال سنويا .

ومن المقرر أن تقوم شركة (Shell) بالتفاوض مع المسئولين في قبرص لإبرام تعاقد بقيمة 25 مليار دولار لمدة عشر سنوات لإمداد محطة إدكو لتسييل الغاز بنحو 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقل أفروديت الذي يقع على بعد 40 كيلومتر من حقل ظهر في منتصف المسافة بين السواحل المصرية والقبرصية ، وتستحوذ شركة (Shell) على 35% من حقل أفروديت .

ومن ناحية أخرى أعربت الحكومة المصرية عن تفاؤلها إزاء مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في القاهرة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال زيارة المفوض الأوروبي لشئون الطاقة في إبريل 2018 ، وتنص على وضع إطار للتعاون الفني لتصبح مصر المركز الإقليمي لتجارة الغاز في منطقة الشرق الأوسط . ومن المقرر أن يبدأ تصدير الغاز إلى الأردن خلال عام 2019 من خلال إعادة تشغيل خط أنابيب (Arab Gas Pipeline) الذي يمر في العريش ثم طابا والعقبة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

القسم الثاني

إطلالة على الاقتصاد العالمي

1- الاقتصاد الأوروبي:

LA DÉPÊCHE

انخفاض معدل النمو في فرنسا

التاريخ: 2018/6/1

وفقًا للمعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) ، تراجع معدل النمو في فرنسا خلال الربع الأول من عام 2018 ، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنحو 0,2% مقابل 0,3% في توقعات سابقة ، وذلك نتيجة تباطؤ قطاع البناء ، ومعدل استثمار المؤسسات ، واستهلاك القطاع العائلي . ومن ناحية أخرى توقع البنك المركزي في فرنسا ألا يزيد معدل النمو الفرنسي عن 0,3% خلال الشهور القادمة .

ومن الجدير بالذكر أن الأنشطة الاقتصادية في فرنسا شهدت تباطؤا ملحوظا مقارنة بالربع الأخير من عام 2017 . حيث سجل معدل استثمار المؤسسات نموا بنحو 0,1% فقط خلال الربع الأول من عام 2018 مقابل 1,2% خلال الربع الأخير من عام 2017 ، كما سجل معدل استهلاك القطاع العائلي نموا بنحو 0,2% مقابل 0,6% خلال نفس الفترة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.ladepeche.fr

LA TRIBUNE

ارتفاع معدل التضخم في فرنسا

التاريخ: 2018/6/5

أسفرت إحصائيات المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) عن ارتفاع أسعار المستهلك بنحو 0,4% في مايو 2018 مقابل 0,2% في إبريل 2018 ، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 2% وهو المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي .

يعزى ارتفاع معدل التضخم بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الطاقة بنحو 10% نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بنحو 1,7% . بينما تراجعت أسعار المنتجات الصناعية تراجعا طفيفا بنحو 0,2% في مايو 2018 مقابل 0,3% في إبريل 2018 ، واستقر معدل التضخم في مجال الخدمات عند 1,4%. ومن ناحية أخرى استمر ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك داخل الاتحاد الأوروبي للشهر الثاني على التوالي ، حيث ارتفع بنحو 2,3% في مايو 2018 مقابل 1,8% في إبريل 2018 .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية

العنوان : www.latribune.fr

تراجع معدل النمو الاقتصادي فى ألمانيا خلال عام 2018

التاريخ : 2018/6/20

توقع الخبراء أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في ألمانيا بحيث يتراوح بين 1,8% و1,9% خلال عام 2018 وأن يبلغ 1,7% خلال عام 2019 مقابل 2,6% وفقا للتوقعات السابقة . أشار الخبراء إلى تزايد مؤشرات الخطر التي تهدد الاقتصاد الألماني وتتمثل في تباطؤ معدل النمو خلال الربع الأول من عام 2018 بنحو 0,3% ، وتعدد حالات الإضراب في قطاع الصناعة ، وتراجع معدل الطلب على المنتجات الصناعية الألمانية للشهر الرابع على التوالي ، حيث انخفض بنحو 2,5% في يونيو 2018 وهو أعلى تراجع يسجله منذ الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عام 2009 .

وفقا لمكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني (Destatis) سيسجل الاقتصاد الألماني معدل نمو أقل من 2% خلال عام 2018 مقابل 2,2% خلال عام 2017 ، ويعزى ذلك إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ منذ شهر إبريل 2018 ، وتباطؤ معدل استثمار المؤسسات خاصة في مجال الأجهزة والمعدات مقارنة بالعام الماضي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

ارتفاع صادرات فنلندا من الخدمات

التاريخ: 2018/6/18

واصلت صادرات قطاعات الخدمات في فنلندا نموها خلال الربع الأول من عام 2018، خاصة صادرات خدمات النقل التي ارتفعت بنحو 16% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 بزيادة 127 مليون يورو متمثلة في إيرادات خدمات الشحن التجاري ونقل الركاب والبريد الدولي . وارتفعت صادرات قطاع خدمات الإنتاج بنحو 23% بفضل زيادة عمليات المعالجات والتغليف. كما ارتفعت صادرات قطاع خدمات الأعمال بنحو 8% بفضل زيادة خدمات الاستشارات المهنية والإدارية . كما تشير البيانات الخاصة بالربع الأول من عام 2018 إلى ارتفاع صادرات خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في فنلندا بنحو 8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، بقيمة 145 مليون يورو.

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

ارتفاع قيمة التجارة الخارجية الإيطالية

التاريخ: 2018/6/18

أفاد معهد الإحصاء الإيطالي بأن حجم التجارة الخارجية الإيطالية ارتفع في أبريل 2018، إذ ارتفعت الصادرات بنحو 0,1% والواردات بنحو 0,7% مقارنة بشهر مارس من نفس العام. وارتفعت الصادرات الإيطالية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو 0,9% بينما تراجعت بنحو 0,9% إلى الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى ارتفع إجمالي الصادرات الإيطالية بنحو 6,6% على أساس سنوي ، وارتفعت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو 4,8%، وإلى الدول الأخرى بنحو 8% على أساس سنوي. ووفقًا للمؤشرات الخالية من التأثيرات الموسمية فقد ارتفعت الصادرات بنحو 3,5%، والواردات بنحو 5,5%.

وتشير البيانات الخاصة بشهر أبريل 2018 إلى زيادة صادرات الآلات الكهربائية بنحو 12,3% مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ، وصادرات المنتجات المعدنية بنحو 11,3% ، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو 7,4% ، والماكينات بنحو 7,1%. واحتلت ألمانيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة من إيطاليا بنحو 12,1% من إجمالي الصادرات ، تليها فرنسا والولايات المتحدة وسويسرا وإنجلترا بنحو 9,2%، و6%، و11,2%، و7% على التوالي.

تشير البيانات الخاصة بالفترة بين يناير وأبريل 2018 إلى زيادة الصادرات الإيطالية بنحو 4,1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. حيث ارتفعت صادرات المنتجات المعدنية بنحو 7,7%، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو 6,1%، والملابس الجاهزة بنحو 3,6% ، والماكينات بنحو 2,8%.

ترجمة: مجدي سمير- مراجعة: سحر سمير

المصدر: صحيفة تركية يومية

العنوان: www.dunya.com

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تخفض توقعاتها لتركيا

التاريخ: 2018/6/2

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرًا تقريرا بعنوان "الآفاق الاقتصادية" تضمن توقعاتها لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا خلال عامي 2018 و2019. حيث قامت المنظمة بخفض توقعاتها للاقتصاد التركي من 5,3% إلى 5,1% ، ومن 5,1% إلى 5% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي . بينما كانت المنظمة قد قامت برفع توقعاتها للاقتصاد التركي من 6,9% إلى 7,4% خلال عام 2017 .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

ارتفاع الصادرات التركية في مايو 2018

التاريخ: 2018/6/2

وفقًا لبيانات مجلس مصدري تركيا ، سجلت صادرات تركيا ارتفاعا للشهر الرابع على التوالي في مايو 2018 . إذ بلغت قيمتها 14 مليار دولار بزيادة 12,2% مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ، كما بلغت قيمتها نحو 13,549 مليار دولار في أبريل 2018 بزيادة 15% مقارنة بنفس الشهر من عام 2017.

وأشارت البيانات إلى أن الصادرات التركية حققت زيادة بمعدل أعلى من 10% خلال الأشهر الثمانية الأخيرة . وبلغ إجمالي قيمة الصادرات 69 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 بزيادة 9,3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. كما حققت الصادرات التركية زيادة بنحو 10,1% خلال الأشهر الـ12 الأخيرة حيث بلغت قيمتها 161,7 مليار دولار .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير
المصدر: موقع إخباري تركي
العنوان: www.finansgundem.com

نمو اقتصاد استونيا بنحو 3,6%

التاريخ: 2018/6/5

وفقًا للبيانات الرسمية التي أصدرتها حكومة استونيا ، ارتفع الدخل القومي إلى 5,7 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2018 ، وارتفع معدل النمو الاقتصادي بنحو 3,6% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 . كما ارتفع معدل استهلاك القطاع العائلي بنحو 2,8% ، وارتفعت الصادرات والواردات بنحو 0,9% و5,4% على التوالي خلال الربع الأول من عام 2018 .

ومن ناحية أخرى ارتفع معدل الطلب المحلي بنحو 4,4% خلال الربع الأول من عام 2018، بينما تراجع معدل الاستثمار في أواخر عام 2017 وواصل تراجعه خلال الربع الأول من عام 2018 بنحو 8% ، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض التمويل الحكومي للآلات ومعدات ووسائل النقل .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير
المصدر: وزارة الاقتصاد التركية
العنوان: www.ekonomi.gov.tr

ارتفاع العجز التجاري التركى

التاريخ: 2018/6/2

وفقًا لبيانات التجارة الخارجية عن شهر مايو 2018 التي أصدرتها وزارة الجمارك والتجارة التركية ، بلغت قيمة الصادرات 14,338 مليار دولار بزيادة 5,57% ، وبلغت قيمة الواردات 22,067 مليار دولار بزيادة 5,59% مقارنة بنفس الشهر من عام 2017.

بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية 36,405 مليار دولار في مايو 2018 بزيادة 5,52% مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ، وسجل عجز التجارة الخارجية 7,729 مليار دولار بزيادة 5,35%. وبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 65% في مايو 2018 مقابل 64,9% في نفس الشهر من عام 2017.

احتل قطاع المحركات والمركبات والدراجات النارية والهوائية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات التركية في مايو 2018 بقيمة 2,303 مليار دولار، يليه قطاع الغلايات والماكينات والأجهزة والمفاعلات النووية بقيمة 1,4 مليار دولار ، ثم قطاع الحديد والصلب بقيمة 902 مليون دولار ، بينما احتل قطاع الوقود والزيوت المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الواردات التركية بقيمة 3,685 مليار دولار.

تصدرت ألمانيا قائمة الدول المصدرة لتركيا بقيمة 1,357 مليار دولار، تليها إيطاليا وإنجلترا بقيمة 885 مليون دولار ، و857 مليون دولار على التوالي في مايو 2018 . بينما تصدرت الصين قائمة الدول المستوردة من تركيا بقيمة 2,080 مليار دولار ، تليها روسيا وألمانيا بقيمة 2,051 مليار دولار ، و2,018 مليار دولار على التوالي في مايو 2018 .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.businessht.com.tr

تراجع الإنتاج الصناعى فى مونتينيجرو

التاريخ: 2018/6/5

أشارت بيانات هيئة الإحصاء الوطنية في جمهورية مونتينيجرو إلى تراجع معدل الإنتاج الصناعي بنحو 16,3% في أبريل 2018 مقارنة بشهر مارس 2018 ، بينما سجل ارتفاعًا بنحو 38,6% مقارنة بشهر أبريل 2017 .

ووفقًا للبيانات الخاصة بشهر أبريل 2018 ، سجل معدل الإنتاج الصناعي ارتفاعًا في قطاعي الكهرباء والغاز بنحو 145,6% على أساس سنوي ، بينما سجل تراجعًا في قطاع التعدين والمحاجر بنحو 25,5% .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

2- اقتصاد الأمريكتين:

LE TEMPS

تصعيد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

التاريخ : 2018/6/19

قام الرئيس الأمريكي مؤخرا بخطوة تصعيدية في حربه التجارية مع الصين حيث هدد بفرض رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار لتعويض سرقة التكنولوجيا الأمريكية وحقوق الملكية الفكرية على حد قوله . وفي المقابل شجبت الصين الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة وهددت بدورها باتخاذ إجراءات مضادة .

وفقا لإحصائيات وزارة التجارة الأمريكية ، قامت الولايات المتحدة بتصدير سلع قيمتها 130,4 مليار دولار إلى الصين التي تعد ثاني قوة اقتصادية على مستوى العالم ، بينما قامت باستيراد سلع صينية بلغت قيمتها 505,6 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى 375,2 مليار دولار خلال عام 2017 .

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية اتخذت بالفعل عدة إجراءات حمائية ضد شركائها التجاريين حيث قررت خلال عام 2017 إعادة التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . كما قررت خلال عام 2018 فرض رسوم جمركية على واردات الصلب بنحو 25% وواردات الألومنيوم بنحو 10% بدعوى الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي .

صرح الرئيس الأمريكي مؤخرا بأنه ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد الصين لإجبارها على تغيير ممارساتها غير العادلة وفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية . ومن المقرر أن تقوم الإدارة الأمريكية بفرض قيود جديدة على الاستثمارات الصينية .

إن سياسة الحمائية التجارية التي تتبناها حاليا الولايات المتحدة والإجراءات المضادة التي يعتزم شركاؤها التجاريون تطبيقها أدت إلى تزايد المخاوف من اندلاع حرب تجارية عالمية من شأنها التأثير سلبا على نمو الاقتصاد العالمي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة سويسرية يومية

العنوان : www.letemps.ch

Le Monde.fr

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع أسعار الفائدة

التاريخ: 2018/6/15

يشهد الاقتصاد الأمريكي انتعاشا ملحوظا لذا قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة الرئيسية لتتراوح بين 1,75% و2% ، وذلك للمرة الثانية خلال عام 2018 والمرة السابعة منذ عام 2015 . سجل معدل التضخم مؤخرا 1,8% بينما يستهدف الاحتياطي الفيدرالي أن يبلغ 2% ، وتوقع أن يسجل 2,1% خلال عام 2019 .

أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي إلى احتمال رفع أسعار الفائدة مرتين إضافيتين خلال عام 2018 ، وانتقد بشدة سياسة الإصلاح الضريبي التي تبنتها الإدارة الأمريكية وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة خفض الضرائب .

تشهد الولايات المتحدة حاليا انتعاشا في سوق العمل حيث انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ عقود حيث بلغ 3,8% مؤخرا ، ويتم توفير 180 ألف فرصة عمل شهريا ، ومن المتوقع أن يستمر في التراجع ويسجل 3,5% خلال عام 2019 .

ومن ناحية أخرى توقع الاحتياطي الفيدرالي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 2,8% خلال عام 2018 مقابل 2,7% وفقا لتوقعات سابقة ، ثم يسجل 2,4% و2% خلال عامي 2019 و2020 على التوالي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة سحر سمير
المصدر : جريدة فرنسية يومية
العنوان : www.lemonde.fr

América economía

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين خلال الربع الأول من عام 2018

التاريخ: 2018/6/6

وفقا للبيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والتعداد ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين بنحو 3,6% خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. وأفادت رويترز أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين حقق ارتفاعا بنحو 3,4% خلال الربع الأول من عام 2018 . وأشار المعهد الوطني للإحصاء والتعداد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو 0,6% خلال الربع الأول من عام 2017 ، بينما ارتفع في الربع الأخير من نفس العام بنحو 3,9%.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير
المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية
العنوان : www.americaeconomia.com

LE FIGARO.fr

توتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

التاريخ: 2018/6/15

أقرت الـ28 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع اتخاذ اجراءات تجارية ضد بعض المنتجات الأمريكية ردا على قيام الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على صادرات الصلب والألومنيوم الأوروبية . ومن المقرر تطبيق الإجراءات المضادة اعتبارا من يوليو 2018 ويتزامن ذلك مع الإجراءات التي ستتخذها كندا ضد الولايات المتحدة . وتستهدف تلك الإجراءات تعويض الخسائر التي تعرضت لها الصناعة الأوروبية وبلغت نحو 2,8 مليار يورو نتيجة فرض رسوم جمركية بنحو 25% على الصلب وبنحو 10% على الألومنيوم .

يعتزم الاتحاد الأوروبي فرض رسوم جمركية إضافية على عشرات المنتجات الأمريكية مثل الصلب ومنتجاته ، والمحاصيل الزراعية مثل الذرة والأرز ، والمنتجات الغذائية والتبغ ، والمنسوجات والسيارات ، وبعض المنتجات المتنوعة الأخرى مثل أدوات التجميل .

التزمت المفوضية الأوروبية عند إقرار هذه الرسوم بقواعد منظمة التجارة العالمية حيث قامت بعرض قائمة المنتجات الأمريكية التي ستطبق عليها الرسوم الجديدة على المنظمة في مايو 2018 ، وحددت القائمة أن تكون المنتجات مصنعة داخل الولايات المتحدة وليست علامات تجارية أمريكية يتم تصنيعها في دول أخرى .

وقد يقوم الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية أخرى بقيمة 3,6 مليار يورو عقب قيام منظمة التجارة العالمية بالفصل في الشكوى التي قدمها الاتحاد في يونيو 2018 . ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعد الدولة الأولى عالميا في استيراد الصلب حيث تستورد 30 مليون طن من الصلب سنويا بقيمة 24 مليار دولار ، وتصدر إليها كندا والبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك نحو 50% من وارداتها من الصلب .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

LE MOCI

Moniteur du Commerce International depuis 1883

كندا وفرنسا تؤسسان صندوق استثماري مشترك

التاريخ: 2018/6/8

أعلن رئيس مجلس الوزراء الكندي - عشية انعقاد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى في كندا - عن تأسيس صندوق استثماري مشترك مع فرنسا لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولتين . ويساهم في الصندوق عدة هيئات كندية وفرنسية وهي البنك الفرنسي (Bpifrance) ، وصندوق الاستثمار الكندي (Desjardins Capital) والمجموعة المالية الفرنسية (Siparex) المتخصصة في استثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والهيئة الكندية لتنمية الصـــادرات (EDC) .

يستهدف صندوق الاستثمار المشترك تعظيم استفادة الشركات الكندية والفرنسية من الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل المبرم بين كندا والاتحاد الأوروبي . يبلغ رأسمال الصندوق 75 مليون يورو (120 مليون دولار كندي) ، وسيقوم بإدارته (Siparex) و(Desjardins Capital) . ومن المقرر أن يساعد الصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكندية والفرنسية في تنمية استثماراتها في أمريكا الشمالية وأوروبا .

يأتي تأسيس صندوق الاستثمار المشترك في مناخ اقتصادي ملائم خاصة بعد إبرام اتفاق التبادل التجاري الحر بين الاتحاد الأوروبي وكندا بعد سبع سنوات من المفاوضات ، ومن المقرر أن يصبح الاتفاق ساري التنفيذ بعد إقراره في برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ28 .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

فيتش تخفض التصنيف السيادي لنيكاراجوا

التاريخ: 2018/6/11

خفضت وكالة فيتش التصنيف السيادي لنيكاراجوا من (B) إلى (B-) ، مع نظرة مستقبلية سلبية وإمكانية تخفيض التصنيف مرة أخرى ، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى تدهور توقعات الاستثمار والنمو الاقتصادي والمالية العامة. وأشارت فيتش في تقريرها إلى أن انخفاض الودائع والاحتياطيات الدولية زاد من المخاطر المالية واستقرار الاقتصاد الكلي في سياق نظام سعر الصرف المتكافئ في نيكاراجوا.

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي في نيكاراجوا إلى 1,7% خلال عام 2018 نتيجة الاضطرابات السياسية ، حيث تشهد نيكاراجوا احتجاجات عنيفة ضد الحكومة بدأت في أبريل 2018 بعد إلغاء الموافقة على مرسوم إصلاح الضمان الاجتماعي .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع الفائض التجاري في بيرو في أبريل 2018

التاريخ: 2018/6/3

وفقا للبنك المركزي في بيرو ، بلغ الفائض التجاري 398 مليون دولار في أبريل 2018 ، بزيادة 154 مليون دولار مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ، بسبب ارتفاع قيمة الصادرات . كما حققت بيرو فائضاً تجارياً قدره 2,15 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 ، مقابل 1,326 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2017.

ارتفعت الصادرات بنحو 23% في أبريل لتصل إلى 3,853 مليار دولار أمريكي ، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة صادرات النحاس والزنك والغاز الطبيعي حيث تعد بيرو من أكبر الدول المنتجة للمعادن في العالم. ومن ناحية أخرى ارتفعت الواردات بنحو 16% في أبريل 2018 لتصل إلى 3,455 مليار دولار ، بسبب ارتفاع واردات السلع الرأسمالية والاستهلاكية.

يتوقع البنك المركزي أن تسجّل بيرو فائضاً تجارياً يبلغ 9,983 مليار دولار خلال عام 2018، أي أعلى من الفائض الذي سجلته خلال عام 2017 وبلغ 6,266 مليار دولار أمريكي ، بسبب ارتفاع قيمة وحجم صادرات بيرو من المعادن .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع معدل النمو في أوروجواي خلال عام 2018

التاريخ: 2018/6/10

توقع خبراء البنك المركزي (BCU) في أوروجواي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنحو 2,42% خلال عام 2018 ، بينما تراوحت توقعات الاقتصاديين وخبراء القطاع المالي بين 2,3% و3% . وتوقعت الحكومة أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 2,5% خلال عام 2018 ، أي أن تشهد أوروجواي 16 عامًا من النمو المتواصل.

سجل الناتج المحلي في أوروجواي نموا بنحو 2,2% على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام ، وبنحو 1,1% مقارنة بالربع الأخير من عام 2017 ، ويرجع ذلك إلى انتعاش الاستهلاك المحلي والصادرات.

ومن ناحية أخرى ، يتوقع الخبراء عجزًا ماليًا بنحو 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 ، وهو نفس المعدل المسجل في أواخر عام 2017 . كما توقعوا أن يبلغ معدل التضخم التراكمي 7,5% خلال عام 2018 مقابل 7,21% في أواخر عام 2017 ، بينما يبلغ المعدل المستهدف الذي حددته الحكومة نحو 3,7% .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

التوصل إلى اتفاق بين صندوق النقد الدولي والأرجنتين

التاريخ: 2018/6/11

توصلت الأرجنتين إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي (IMF) للحصول على قرض تبلغ قيمته 50 مليار دولار ، حيث تسعى الحكومة إلى تهدئة المستثمرين بعد الاضطرابات المالية الأخيرة. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الأرجنتينية أنها حصلت على تمويل إضافي بقيمة 5,65 مليار دولار من بنك التنمية بين الأمريكتين (IDB)، والبنك الدولي (WB) ومؤسسة تنمية الأنديز (CAF).

وطالب الصندوق الأرجنتين بتعجيل إجراء الإصلاحات المالية التي تقوم بها للحد من ارتفاع معدل العجز الأساسي ، والذي ينبغي أن ينخفض إلى 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام القادم لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2020 بينما كان المعدل المستهدف السابق يبلغ نحو 2,2%.

ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة إلى خفض معدل التضخم إلى 17% خلال عام 2019 ، ثم 13% خلال عام 2020 ، و9% خلال عام 2021. وفي أعقاب انخفاض قيمة البيزو الأرجنتيني بنحو 25% ، يرى المحللون أن التضخم سيصل إلى حوالي 27% خلال عام 2018.

وصرحت الحكومة الأرجنتينية بأنه في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، سوف تعرض على الكونجرس مشروع قانون لإصلاح ميثاق البنك المركزي لتعزيز استقلاله الذاتي. وصرحت كريستين لاجارد بأن إصلاحات الأرجنتين تستحق دعم صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي.

ومن الجدير بالذكر ان اضطراب السوق الأرجنتيني والذي بدأ في أواخر أبريل، قاد الحكومة إلى تشديد هدفها بالنسبة للعجز المالي للعام الحالي إلى 2,7% بدلا من 3,2% سابقا. غير أن لجوء الحكومة إلى مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي لم يلق قبولا من قبل العديد من أفراد الشعب الذين ما زالوا يلومون الحكومة على الانهيار الاقتصادي الذي حدث في 2002/2001 ، مما أدى إلى أزمة مالية حادة .

وأكد صندوق النقد الدولي في بيانه على أن برنامجه المالي للأرجنتين يهدف إلى حماية أفراد الشعب الأكثر فقرا ودعم الاقتصاد المحلي ، الذي خرج للتو من فترة ركود طويلة . وبالرغم من ذلك ، انخفضت شعبية الرئيس الأرجنتيني منذ بدأت المحادثات مع صندوق النقد الدولي ويعتقد العديد من المحللين أن فرص إعادة انتخابه في عام 2019 قد انخفضت بشكل كبير بعد أن كانت حتى وقت قريب شبه مؤكدة.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

3- الاقتصاد الأفريقي:

Le Point.fr

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قارة أفريقيا

التاريخ : 2018/6/10

وفقا لتقرير "الاستثمارات العالمية" الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قارة أفريقيا انخفاضا ملحوظا خلال عام 2017 بنحو 21% حيث بلغت قيمتها 42 مليار دولار مقابل 52,5 مليار دولار خلال عام 2016 . كما شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تراجعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 28% حيث بلغت قيمتها 28,5 مليار دولار خلال عام 2017 .

ومن الملاحظ تباين معدل تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منطقة إلى أخرى خلال عام 2017 ، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية في منطقة شرق أفريقيا أقل تراجع بنحو 3% تليها منطقة شمال أفريقيا بنحو 4% . وفي المقابل سجلت الاستثمارات الأجنبية في منطقة جنوب أفريقيا أعلى تراجع بنحو 66% ، تليها منطقة وسط أفريقيا بنحو 22% ، ثم منطقة غرب أفريقيا بنحو 11% .

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص في الدول الأفريقية التي لايزال اقتصادها قائم على عائدات المواد الأولية مثل أنجولا التي شهدت انخفاضا في قيمة الاستثمارات الأجنبية من 4,1 مليار دولار خلال عام 2016 إلى 2,3 مليار دولار خلال عام 2017 . كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة جنوب أفريقيا خلال عام 2017 بنحو 41% مقارنة بعام 2016 بسبب تقلبات قطاع المواد الأولية .

ومن الجدير بالذكر أن الدول الأفريقية التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية هي الدول التي قامت بتنويع اقتصادها من خلال الاهتمام بقطاعات أخرى غير المواد الأولية خاصة الصناعات التحويلية والتكنولوجيا الحديثة ، مثل أثيوبيا التي جذبت استثمارات بقيمة 3,8 مليار دولار بفضل إقامة مصانع للغزل والنسيج والصناعات الدوائية والغذائية في المناطق الاقتصادية الخاصة والتي يخصص إنتاجها للتصدير.

احتلت مصر المركز الأول في جذب الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا خلال عام 2017 ، حيث نجحت في جذب استثمارات بقيمة 7,4 مليار دولار بفضل الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق وتبسيط الإجراءات الإدارية مثل الإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص الصناعية ، بالإضافة إلى فتح سوق الغاز الطبيعي أمام المنافسة .

نجحت المغرب في جذب استثمارات أجنبية بقيمة 2,7 مليار دولار خلال عام 2017 بزيادة 23% مقارنة بعام 2016 . استحوذ القطاع المالي وقطاع صناعة السيارات على غالبية الاستثمارات الأجنبية في المغرب حيث أبرمت الحكومة اتفاقا مع شركة رينو الفرنسية بقيمة 1,45 مليار دولار لزيادة المكون المحلي في صناعة السيارات إلى 55% .

ومن ناحية أخرى أشارت إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى ارتفاع التدفقات الاستثمارية بين الدول الأفريقية إلى 12,1 مليار دولار خلال عام 2017 مما يدل على التقدم الكبير الذي يشهده التكامل الإقليمي . وتتصدر المغرب قائمة الدول الأكثر استثمارا في الدول الإفريقية حيث ارتفعت استثماراتها داخل القارة بنحو 66% خلال عام 2017 ، تليها دولة جنوب أفريقيا التي ارتفعت استثماراتها بنحو 64% خلال نفس العام . وأكد خبراء الأونكتاد أن توقيع اتفاق التجارة الحرة القارية بين 44 دولة أفريقية سيساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا خلال عام 2018 في إطار تحسن المناخ الاقتصادي العالمي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير
المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية
العنوان : www.lepoint.fr

نمو التجارة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

التاريخ: 2018/6/6

ارتفعت قيمة التجارة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ارتفاعا ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة ، حيث بلغت 10,3 مليار درهم (1,089 مليار دولار) خلال عام 2017 مقابل 1,5 مليار درهم (158 مليون دولار) خلال عام 2000.

ارتفعت قيمة الصادرات المغربية إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من 2,8 مليار درهم (296 مليون دولار) خلال عام 2008 إلى 9,4 مليار درهم (994 مليون دولار) خلال عام 2017. وتمثل الأسمدة والأسماك والمنتجات البحرية 19,5% و13,6% على التوالي من إجمالي الصادرات . بينما تراجعت واردات المغرب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2017 ، حيث بلغت قيمتها 800 مليون درهم (85 مليون دولار) .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

المغرب مركز جذب للاستثمارات في إفريقيا

التاريخ: 2018/6/12

وفقًا لتقرير عام 2018 بشأن الاستثمار في العالم الذي أصدره مؤخرًا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، تعد المغرب أفضل دول القارة الإفريقية خلال عام 2017 من حيث أداء معدل الاستثمار والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية .

وأشار التقرير إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة الإفريقية خلال عام 2017 بنحو 21% مقارنة بعام 2016 حيث بلغت 42 مليار دولار . بينما شهدت المغرب ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 4% حيث بلغت 13 مليار دولار ، كما ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية القائمة داخل المغرب إلى 2,7 مليار دولار بزيادة 23% خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

Türkiye Cumhuriyeti
EKONOMİ BAKANLIĞI

فرص استثمارية بقيمة 51 مليار دولار فى نيجيريا

التاريخ: 2018/6/12

تتركز الفرص الاستثمارية في نيجيريا حاليًا في تنمية وتطوير مشروعات قطاع الغاز وإنشاء محطات لتسييل الغاز ومصانع للأسمدة بالمناطق الاستثمارية ومناطق التجارة الحرة ، فضلًا عن إقامة محطات لنقل وتوزيع الغاز ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية .

ومن المتوقع الانتهاء من ثلاثة مشروعات في مجال نقل وتوزيع الغاز خلال عام 2018 تهدف إلى نقل الغاز عبر خطوط أنابيب ممتدة من الشرق إلى الغرب والشمال ومنها إلى الأسواق الخارجية .

كما تدرس الحكومة النيجيرية حاليًا مشروع مقدم من شركة (StarCore) الكندية لإنشاء 23 محطة طاقة نووية موزعة على المناطق الهامة في نيجيريا التي تعد أقل دول القارة من حيث نصيب الفرد من الكهرباء . ومن المقرر إنشاء هذه المحطات دون تكاليف إضافية لتحديث البنية التحتية ، وستكون بعرض 30 مترًا وبطول 100 مترًا ، بهدف دعم المناطق الصناعية ومدها بطاقة كهربائية بقدرة 10 آلاف ميجاوات بحلول عام 2019.

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير
المصدر: وزارة الاقتصاد التركية
العنوان: www.ekonomi.gov.tr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

تعافى اقتصاد تونس

التاريخ: 2018/6/6

شهد اقتصاد تونس انتعاشا ملحوظا إلا أنه مازال يواجه مخاطر تضخمية فقد سجل معدل التضخم 7,7% في إبريل 2018 وهو أعلى معدل له منذ عام 1991 . قام صندوق النقد الدولي بإرسال بعثة إلى تونس من أجل مناقشة خطة عمل الحكومة وذلك في إطار مراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي . ومن المقرر منح تونس 257 مليون دولار بعد الانتهاء من مراجعة البرنامج ليصبح مجموع ما حصلت عليه نحو 1,2 مليار دولار .

وفقا لصندوق النقد الدولي شهد اقتصاد تونس انتعاشا ملحوظا خلال الربع الأول من عام 2018 حيث سجل معدل النمو 2,5% وهو أعلى معدل له منذ عام 2014 وذلك بفضل انتعاش الإنتاج الزراعي والصادرات . كما انخفض عجز الحساب الجاري بعد تعويم العملة الوطنية وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا كبيرا . وأشاد الصندوق بإنشاء هيئة الاستثمار التونسية وتفعيل نظام الشباك الواحد للمستثمرين بهدف دعم وتحسين مناخ الأعمال .

وفي المقابل كشف صندوق النقد الدولي عن وجود نقاط ضعف تهدد استقرار الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع معدل التضخم ، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي ، وتراجع معدل تغطية الواردات ، وارتفاع أسعار النفط العالمية . وأكد الصندوق أنه ينبغي على تونس اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل مكافحة التضخم وخفض عجز الموازنة .

طالب صندوق النقد الدولي الحكومة التونسية بخفض دعم الطاقة واحتواء الأجور والرواتب وإصلاح نظام المعاشات وتوفير إعانات للأسر الأكثر فقرا لحمايتها من آثار ارتفاع الأسعار الناتج عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي . وشدد على وضع سياسة نقدية تقشفية بهدف تقليص الفجوة بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير
المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية
العنوان : www.jeuneafrique.com

Menara.ma

المملكة المغربية تشهد ارتفاعا في عجز الموازنة

التاريخ: 2018/6/6

أشارت الإحصائيات التي أصدرتها الخزانة العامة في المملكة المغربية إلى أن عجز الموازنة سجل 11,5 مليار درهم في إبريل 2018 مقابل 8,9 مليار درهم في إبريل 2017 . شهدت العائدات نموا بنحو 0,5% حيث بلغت 76,4 مليار درهم ، وانخفضت النفقات بنحو 5,8% حيث بلغت 108,1 مليار درهم . ويعزى نمو العائدات إلى ارتفاع حصيلة الجمارك والضرائب بنحو 17,3% ، و7,1% على التوالي ، فضلا عن ارتفاع رسوم التسجيل والدمغة بنحو 3,7% في إبريل 2018 .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma/fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

صندوق النقد الدولي يمنح مالي شريحة جديدة من القرض

التاريخ: 2018/6/6

أشاد صندوق النقد الدولي بالأداء الاقتصادي في مالي وقام بمنحها شريحة قدرها 89,7 مليون دولار من القرض الذي أقره في ديسمبر 2013 بإجمالي 264,6 مليون دولار على دفعات سنوية ، وبلغ مجموع ما حصلت عليه مالي حتى الآن نحو 219,7 مليون دولار . أشار الصندوق إلى أن الهدف من القرض هو مساعدة مالي في احتواء خلل ميزان المدفوعات ودعم برامج الإصلاح التي تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي .

وفقا لصندوق النقد الدولي حققت مالي معدل نمو بنحو 5,3% خلال عام 2017 بفضل انتعاش الطلب المحلي وثبات معدل التضخم وارتفاع إنتاج وجودة المحاصيل الزراعية . وأكد الصندوق أن موازنة عام 2018 تطابق مع أهداف برنامج التنمية ، وتوقع أن تنجح مالي في تحقيق المستهدف الذي حددته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعدل العجز العام بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2019 .

طالب صندوق النقد الدولي حكومة مالي بضرورة تعظيم الاستفادة من الموارد وزيادة الحصيلة الضريبية وترشيد الإنفاق بالإضافة إلى زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي . كما أوصى الحكومة بمواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة فيما يتعلق بإصلاح إدارة المالية العامة ومكافحة غسيل الأموال.

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

Le Point.fr

أثيوبيا تسعى لتحرير اقتصادها

التاريخ: 2018/6/12

قررت السلطات الأثيوبية السماح لمستثمري القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب بالمساهمة في رأسمال كبرى المؤسسات العامة مثل شركة الطيران (Ethiopian Airlines) وشركة الاتصالات (Ethio Telecom) . تسعى الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تبني سياسة خصخصة القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والنقل والاتصالات ، فضلا عن زيادة الاستثمارات العامة وتمويلها من خلال الاقتراض من الصين . أدت هذه السياسة إلى تحقيق معدل نمو يبلغ 10% في المتوسط خلال الأعوام العشرة الأخيرة .

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو في أثيوبيا 8,5% خلال عام 2018 مقابل 10,7% خلال عام 2017 ، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات والمظاهرات الناجمة عن ارتفاع معدل البطالة إلى 30% ، لذا طالب بضرورة فتح الصناعات الرئيسية أمام المستثمرين من أجل الحد من ارتفاع معدل البطالة . ومن ثم يعد قرار الخصخصة قرارا ضروريا لخلق المزيد من فرص العمل خاصة أن القطاع العام غير كافي لاستيعاب 2 مليون فرد سنويا في سوق العمل .

وفقا لهيئة الاستثمار الأثيوبية لم تساهم الاستثمارات الصينية في النهوض بسوق العمل كما كان متوقعا ، حيث بلغت الاستثمارات الصينية 571 مليون دولار خلال الفترة من 2012-2017 من خلال 279 شركة صينية قامت بتوفير 28,300 ألف فرصة عمل فقط خلال هذه الفترة . وفقا لصندوق النقد الدولي بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أثيوبيا 3 مليار دولار خلال عامي 2016 و2017 ، وتركزت الاستثمارات في القطاعات الصناعية مثل الغزل والنسيج والمصنوعات الجلدية .

ومن الجدير بالذكر أن أثيوبيا احتلت المركز الثاني في جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول الأقل تقدما خلال عام 2017 ، وتعد الصين أكبر مستثمر أجنبي في أثيوبيا تليها الهند وهولندا . إلا أن خبراء الاقتصاد حذروا من تراجع تصنيف أثيوبيا في مجال مناخ الأعمال حيث جاءت في المركز 161 في تصنيف البنك الدولي ، مؤكدين أن أثيوبيا تتمتع بعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي ولكن عليها بذل المزيد من الجهود للقضاء على معوقات التنمية .

أوصى صندوق النقد الدولي السلطات الأثيوبية بأن تحذو حذو الدول الأفريقية الأخرى مثل غانا وكينيا التي اتخذت الإجراءات اللازمة لجذب الشركات الأجنبية الكبرى وقامت بسن القوانين التي تيسر نشاطها خاصة في القطاعات المالية والمصرفية التي مازالت الحكومة الأثيوبية تسيطر عليها ولم تقرر بعد انفتاحها أمام المستثمرين الأجانب .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

أثيوبيا: معجزة اقتصادية ورمز للنهوض الأفريقي

التاريخ : 2018/6/14

من المتوقع نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي في أثيوبيا خلال عام 2018 حيث أصدر البنك الدولي تقريرا بهذا الشأن . وتوضح البيانات أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل 10,2% خلال الفترة بين عامي 2009 و 2016 على الرغم من الانخفاض الذي حدث في عام 2016 حينما بلغ معدل النمو 6,9% . وفقا للبنك الدولي ستسجل أثيوبيا أعلى معدل نمو في القارة الأفريقية خلال عام 2018 بنحو 8,5%. وبحلول عام 2019 ستكون إثيوبيا رائدة إقليم شرق أفريقيا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

مما لا شك فيه أن الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده أثيوبيا قد ساهم في تحسين مستوى الرفاهية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ، مما أدى إلى انخفاض عدد أفراد الشعب الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 30%. يعزى الانتعاش الاقتصادي في أثيوبيا إلى عاملين رئيسيين هما إستراتيجية الحكومة الإثيوبية لدعم قطاعي الخدمات والزراعة كقطاعات رئيسية في تطوير الاقتصاد ، بالإضافة إلى دعم قوي من الصين التي تدفقت استثماراتها إلى أثيوبيا .

أكد البنك الدولي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا خلال الفترة بين عامي 2004 و 2014 قد تحقق بفضل ازدهار قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل ، وانتعاش قطاع الزراعة نتيجة استخدام بذور وأسمدة جديدة ساعدت في تحسين الإنتاج الزراعي .

توقع البنك الدولي أنه بحلول عام 2050 سيزيد عدد سكان إثيوبيا من 100 مليون نسمة إلى 190 مليون نسمة ، لذا يمكن أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واقتصادها في التحسن في المستقبل لارتفاع عدد السكان خاصة الأيدي العاملة من الشباب .

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات الصينية في أثيوبيا كانت ضخمة ومتنوعة مثل المشروعات التي نفذتها شركة البناء الهندسية المدنية الصينية ، وشركة هندسة السكك الحديدية الصينية التي قامت ببناء خط للسكك الحديدية يربط بين العاصمة الأثيوبية وقاعدة عسكرية في جيبوتي تم افتتاحها خلال عام 2017.

تعد الصين الشريك التجاري الأول لإثيوبيا حيث شاركت الشركات الصينية في أكثر من 700 مشروع تم إنجازه أو في طور التنفيذ . تشارك الصين بفاعلية في تنمية أثيوبيا والمساهمة في تحديث البنية التحتية مثل مد الطرق السريعة ، وشبكة المترو، وبناء عشرات من ناطحات السحاب والفنادق، فضلا عن تحديث مدينة أديس أبابا الجديدة.

قام الصينيون بضخ استثمارات تزيد على أكثر من 12 تريليون دولار خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017 ، وفي تلك الفترة تم تأسيس 279 شركة صينية في أثيوبيا وخلق أكثر من 28 ألف فرصة عمل مباشرة . ويتم حاليا بناء خمس مناطق صناعية في جميع أنحاء البلاد ، والعديد من مشروعات الإسكان الفاخرة ، وإستاد وطني جديد يسع 60 ألف متفرج.

يرتبط تدفق الاستثمارات بالمشروع الصيني "طريق الحرير الجديد" ، وستعود تلك الاستثمارات بالفائدة على أثيوبيا لأنها تسعى للانضمام إلى الدول الناشئة متوسطة الدخل بحلول عام 2025. لقد قامت أثيوبيا بتحقيق "معجزة اقتصادية" خلال أقل من عشرين عاما مما يجعلها رمزا لتقدم الأفارقة وقوة إرادتهم .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

بنين تسجل طفرة في إنتاج القطن

التاريخ: 2018/6/12

شهد قطاع القطن في بنين نموا ملحوظا حيث ارتفع الإنتاج بنحو 32% خلال الموسم الزراعي 2018/2017 مقارنة بموسم 2017/2016 ، وبنحو 222% مقارنة بموسم 2016/2015 . ويعزى ذلك إلى زيادة المساحات المزروعة من 306,808 ألف هكتار في موسم 2016/2015 إلى 530,145 ألف هكتار في موسم 2018/2017 ، كما ارتفع إنتاج الهكتار بنحو 4,6% ليصل إلى 1128 كيلوجرام للهكتار الواحد .

صرحت الحكومة بأن نمو إنتاج القطن يعكس نجاح الإصلاحات التي تمت في القطاع خاصة تدريب المنتجين على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في مجال تحسين خصوبة التربة من أجل النهوض بصناعة القطن . وأشارت إلى أن إنتاج القطن ساهم في زيادة الدخل القومي بنحو 155 مليار فرنك إفريقي (236,3 مليون يورو) ، وتوقعت مزيد من التحسن خلال الموسم الزراعي 2019/2018 .

ومن ناحية أخرى صرح وزير الصناعة والتجارة في بنين بأن إنتاج مصانع حلج القطن البالغ عددها 19 مصنعا ارتفع إلى 600 ألف طن سنويا ، لذا من المقرر بناء المصنع العشرين لتحقيق طفرة في الإنتاج .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

انتعاش اقتصاد مالي رغم كافة التحديات

التاريخ : 2018/6/12

استعادت مالي المركز الأول في إنتاج القطن في القارة الإفريقية خلال عام 2017 ، وعلى الرغم من التحديات الأمنية القائمة إلا أنها حققت تحسنا ملحوظا في مناخ الأعمال وسجلت أفضل أداء اقتصادي على مستوى دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا . تحسن الوضع الاقتصادي في مالي منذ عام 2012 وسجلت أعلى معدل نمو خلال عام 2014 حينما بلغ 7% ، ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 5% خلال عام 2018 مقابل 3,5% خلال عام 2017 .

يعزى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى انتعاش قطاع التعدين نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية ، وانتعاش قطاع الزراعة نتيجة زيادة المساحات المزروعة في ظل ظروف مناخية جيدة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الطلب وانخفاض معدل التضخم إلى أقل من 2% .

أشارت الإحصائيات إلى أن مالي سجلت أقل معدل للدين العام بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا حيث بلغ 35% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 . كما بلغ معدل العجز العام 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي مما جعلها في المركز الثالث بعد توجو وغينيا بيساو من حيث أقل معدل عجز بين دول الاتحاد . وتجاوزت تحويلات العاملين في الخارج مليار دولار للمرة الأولى خلال عام 2017 .

وفيما يتعلق بمناخ الأعمال احتلت مالي المركز الثالث بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بعد ساحل العاج والسنغال ، فقد تمكنت الحكومة من تهيئة المناخ المناسب لتأسيس الشركات في ثلاثة أيام فقط . كما قامت الحكومة بخفض الضرائب المفروضة على الشركات من 35% إلى 25% وخفض ضريبة الدخل في أواخر عام 2017 .

ومن ناحية أخرى صرح المسئولون في صندوق النقد الدولي بأن مالي استوفت كافة معايير الأداء الاقتصادي والشروط التي وضعها الصندوق ، ولذا قرر مجلس إدارة الصندوق منح مالي شريحة جديدة من برنامج الدعم المالي بقيمة 89,7 مليون دولار ، مما شجع الهيئات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف على تقديم مزيد من الدعم لدولة مالي .

قامت حكومة مالي بإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة المخصصات المالية للاستثمار إلى 41% من الإنفاق العام مقابل 20% فقط فيما سبق ، وذلك بهدف زيادة مشروعات البنية التحتية في مجال الطرق والطاقة ، فضلا عن زيادة كفاءة قطاع الزراعة من خلال إدخال أساليب الري الحديثة .

ومن الجدير بالذكر أن مالي تعد ضمن الدول الثلاثة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعدين على مستوى القارة الإفريقية ، وتسعى لزيادة الاستثمارات لمضاعفة إنتاجها من الذهب الذي يتراوح حاليا بين 45 و50 طن سنويا ويساهم بنحو 25% في الدخل القومي . ومن المقرر أن يتحقق ذلك الهدف من خلال جذب الاستثمارات لاستغلال مناجم (Fekola) و(Syama) و(Yanfolila) ، إلا أن استقرار الوضع الأمني سيظل العامل الرئيسي لنجاح جهود الحكومة .

وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في دولة مالي خلال الفترة 2015-2018 :

المؤشرات	2015	2016	2017	2018 توقعات
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%3,9	%2,1	%0,8	%2,7
الناتج المحلي بدون البترول	%3,8	%3,3	%1,7	%3
معدل التضخم	%0,1-	%2,1	%3	%2,8
	(% من الناتج المحلي الإجمالي)			
معدل عجز الموازنة	1-	5-	2,3-	1,2-
إجمالي العائدات والمعونات	21,1	17,1	17,6	17,8
إجمالي الإنفاق والقروض	22,1	22,1	19,8	19,1
مخصصات الاستثمار	5	4,9	3,4	4,2
معدل الدين العام	44,7	64,2	59	59,1
إجمالي الاستثمارات	34,8	34,2	31,9	32,7
الاستثمارات الخاصة	29,8	29,3	28,5	28,5
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	6,9	8,9	8,4	10,6

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير
المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية
العنوان : www.jeuneafrique.com

4- الاقتصادالأسيوي:

L'Expansion

تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الصينية في يوليو 2018

التاريخ : 2018/6/2

أعلنت الحكومة الصينية عن تخفيض التعريفة الجمركية على العديد من واردات السلع الاستهلاكية مثل الملابس والأجهزة المنزلية ومستحضرات التجميل وذلك اعتبارا من أول يوليو 2018 ، في الوقت الذي تهدد فيه الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات تجارية ضد العملاق الآسيوي .

ينص إعلان الحكومة الصينية على تخفيض التعريفة الجمركية على الملابس والأحذية من 15,9% إلى 7,1% ، والأجهزة المنزلية مثل الثلاجات من 20,5% إلى 8% ، ومنتجات التجميل من 8,4% إلى 2,9% . ومن المقرر خفض التعريفة الجمركية على بعض المنتجات الغذائية بما يزيد على 50% مثل الأسماك وفواكه البحر والمياه المعدنية ، وخفضها بما يتراوح بين 15% و25% على واردات السيارات .

من ناحية أخرى تعتزم الحكومة الصينية إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات مثل صناعة السيارات والطائرات وبناء السفن . وصرحت بأنها تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات من خلال احترام حقوق الملكية الفكرية وإلغاء شرط نقل التكنولوجيا القسري المفروض على المؤسسات الأجنبية .

وفقا للإحصائيات الرسمية استطاعت الصين جذب استثمارات أجنبية بقيمة 136 مليار دولار خلال عام 2017 بزيادة 8% مقارنة بعام 2016 .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lexpansion.fr

LA TRIBUNE

البنك المركزي الياباني يقرر عدم تعديل سياسته النقدية

التاريخ : 2018/6/19

أعلن البنك المركزي الياباني عن عدم تعديل سياسته النقدية لدعم الاقتصاد حيث لم يصل معدل التضخم إلى المستهدف المحدد بنحو 2% ، وتراوح معدل ارتفاع أسعار المستهلك بين 0,5% و1% منذ بداية عام 2018 . لذا قرر البنك تثبيت معدلات الفائدة قصيرة الأجل عند 0,1% ومعدلات الفائدة طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند صفر% . ومن المقرر أن يستمر البنك المركزي الياباني في شراء السندات لدعم الاقتصاد وزيادة قيمتها الإجمالية إلى 80 تريليون ين سنويا أي ما يزيد على 600 مليار يورو سنويا .

ومن ناحية أخرى شهدت اليابان – ثالث أكبر الاقتصادات العالمية – تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0,6% خلال الربع الأول من عام 2018 ، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها سوء الظروف الجوية ، وارتفاع قيمة الين الذي أدى إلى انخفاض كبير في أسعار السلع المستوردة ، في الوقت الذي تسجل فيه الرواتب وأسعار المستهلك ارتفاعا طفيفا .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية

العنوان : www.latribune.fr

نمو سوق السيارات في فيتنام

التاريخ: 2018/6/9

من المتوقع أن يشهد سوق السيارات في فيتنام طفرة قوية حتى عام 2035 بفضل نمو الكتلة السكانية بشكل ملحوظ . وأن ترتفع مبيعات سوق السيارات لتتراوح بين 750-800 ألف سيارة حتى عام 2025، ثم ترتفع لتتراوح بين 1,7- 1,85 مليون سيارة حتى عام 2035.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو إنتاج السوق المحلي الفيتنامي نحو 18,5% سنويًا خلال الفترة بين 2018-2025 ، و13,8% خلال الفترة بين 2025-2035 . وأن يبلغ عدد السيارات المنتجة 531,585 سيارة حتى عام 2025 ، و1,77 مليون سيارة حتى عام 2035.

وأشار رئيس جمعية مهندسي السيارات في فيتنام إلى أنه تم خفض الضريبة على واردات السيارات من دول الآسيان اعتبارًا من عام 2018 بالتزامن مع استهداف الحكومة تنمية ودعم الشركات المحلية لصناعة السيارات .

ترجمة : مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: وكالة أنباء الأناضول التركية

العنوان : www.aa.com.tr

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات

التاريخ :2018/6/10

ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة بنحو 8% إلى 10,4 مليار دولار ، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود ، مما جعل البلاد أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية خلال عام 2017 (بنحو 36% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر) .

احتلت دولة الإمارات المرتبة 30 عالمياً من حيث قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2017 ، بتقدمها خمسة مراكز مقارنة بعام 2016 ، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء الإماراتية وام ، بناء على دراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعنوان "تقرير الاستثمار العالمي 2018".

زادت تدفقات الاستثمار من الإمارات العربية المتحدة إلى الخارج بنحو 8% إلى 14 مليار دولار ، لتتقدم إلى المركز 21 عالمياً ، وتمثل 41,9% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة غرب آسيا.

وأكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت بنحو 23% لتصل إلى 1,43 تريليون دولار خلال عام 2017. يعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى انخفاض قدره 22% في قيمة عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود.

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: موقع Trade Arabia الإخباري

العنوان: www.tradearabia.com

تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في فلسطين

التاريخ: 2018/6/5

سجل مؤشر الإنتاج الصناعي في فلسطين 101,65 نقطة في أبريل 2018 بتراجع 3,34% مقارنة بشهر مارس 2018. ووفقًا للبيانات الرسمية تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في فلسطين خلال شهري يناير وفبراير من عام 2018 بنحو 7,29% و1,03% على التوالي ، بينما ارتفع المؤشر في مارس 2018 بنحو4,81% . ومن ثم سجل المؤشر تراجعًا بنحو 5,5% خلال الربع الأول من عام 2018 .

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعي في فلسطين سجل تراجعًا في قطاعات الكهرباء والغاز ، والمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات ، والإنتاج الصناعي بنحو 19,11% ، و16,15% ، و2,43% على التوالي في إبريل 2018 ، بينما ارتفع المؤشر في قطاع التعدين والمحاجر بنحو 3,71% .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

ارتفاع الفائض التجاري الروسي

التاريخ: 2018/6/11

وفقًا لبيانات الجمارك الفيدرالية الروسية ، بلغ فائض التجارة الخارجية الروسي 65,3 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 بزيادة 37,8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 . وبلغ إجمالي الفائض التجاري الروسي نحو 130,6 مليار دولار خلال عام 2017 بزيادة 25,5% مقارنة بعام 2016.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع قيمة الصادرات الروسية إلى 140,2 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 بزيادة 26,8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، وارتفاع قيمة الواردات إلى 75 مليار دولار بزيادة 18,6% . ومن ثم بلغ إجمالي التجارة الخارجية 215,2 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 بزيادة 23,8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

ارتفعت التجارة مع الصين – التي تعد أكبر شريك تجاري لروسيا – إلى 32,2 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 بزيادة 31,5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 ، كما ارتفعت التجارة مع تركيا إلى 9,4 مليار دولار بزيادة 52,2%.

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

5- موضوعات متفرقة:

ارتفاع معدل النمو العالمي خلال عام 2018

التاريخ: 2018/6/1

أسفرت أحدث توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن ارتفاع معدل النمو العالمي إلى 3,8% و3,9% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي مقابل 3,7% خلال عام 2017 . أشارت المنظمة إلى أن التوترات التجارية وارتفاع أسعار منتجات الطاقة من العوامل التي قد تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي ، وقد تؤثر الأزمة السياسية والمؤسسية في إيطاليا سلبا على منطقة اليورو حيث أدت إلى اضطراب الأسواق المالية وتراجع مؤشر ثقة المستثمرين .

أشارت توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتفاع معدل النمو في مجموعة الدول العشرين إلى 4% و4,1% خلال عامي 2018 و2019 ، وفي دول المنظمة إلى 2,6% و2,5% خلال عامي 2018 و2019 . بينما سيتراجع معدل النمو في منطقة اليورو من 2,5% خلال عام 2017 إلى 2,2% و2,1% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي .

ومن المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة ارتفاعا في معدل النمو من 2,3% خلال عام 2017 إلى 2,9% و2,8% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي ، وذلك نتيجة خفض الضرائب وارتفاع معدل الإنفاق بدرجة كبيرة مما يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . إلا أن المنظمة حذرت من أن السياسة التي يتبعها الرئيس الأمريكي حاليا ستؤدي إلى انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل .

ومن ناحية أخرى توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين خلال عامي 2018 و2019 حيث سيسجل معدل النمو 6,7% و6,4% على التوالي مقابل 6,9% خلال عام 2017 . بينما توقعت المنظمة ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو في الهند إلى 7,4% و7,5% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي ، وفي البرازيل إلى 2% و2,8% خلال عامي 2018 و2019 بفضل نجاحها في تخطي الأزمة السياسية والاقتصادية التي أدت إلى مرورها بفترة ركود حاد .

أدى انتعاش الاستثمار وتبني سياسة دعم وتنمية فرص عمل إلى ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة حيث بلغ متوسط معدل النمو 2,5% خلال عامي 2018 و2019 . ومن المتوقع أن تسجل فرنسا متوسط معدل نمو 2% خلال العامين القادمين مقابل 2,3% خلال عام 2017 . يعزى ارتفاع معدل النمو خلال عام 2017 إلى انتعاش الصادرات خاصة الصادرات الزراعية نتيجة ارتفاع معدل الطلب الخارجي وارتفاع مؤشر ثقة المؤسسات .

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي المتوقع إلا أن هناك العديد من المخاطر التي قد تؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي العالمي خاصة الإجراءات الحمائية التي أعلنتها الولايات المتحدة ومن المتوقع أن تعوق حركة التجارة العالمية . وتوقعت المنظمة أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط بنحو 50% خلال عام 2017 إلى تفاقم الضغوط التضخمية وارتفاع العجز التجاري في العديد من الدول ، وأن يؤدي ارتفاع معدل التضخم عن التوقعات إلى قيام البنوك المركزية برفع معدلات الفائدة ، مما يمثل أزمة كبيرة للقطاع العائلي والمؤسسات المثقلة بالديون .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية

العنوان : www.latribune.fr

الاقتصاد العالمي ينمو بقوة

التاريخ: 2018/6/1

طبقا لأحدث التوقعات الاقتصادية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، يشهد الاقتصاد العالمي نمواً قوياً بسبب انتعاش التجارة وزيادة الاستثمار وفرص العمل مدعوماً بسياسة نقدية تيسيرية وتخفيف مالي . ومن المتوقع أن تصل وتيرة التوسع العالمي خلال الفترة 2018-2019 إلى ما يقارب 4 %، وهو ما يقترب من المعدل طويل الأجل. ومع ذلك ، تؤكد التوقعات أن ثمة مخاطر هائلة بسبب التوترات التجارية ، وضعف الأسواق المالية وارتفاع أسعار النفط تلوح في الأفق ، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان تحسن قوي في مستويات المعيشة على المدى المتوسط.

إن انخفاض أسعار الفائدة ، وإن كان ذلك تدريجياً ، إلى جانب التخفيف المالي في العديد من الدول ، سوف يستمر في تعزيز التوسع ، الذي سيشهد ارتفاعات معتدلة في كل من نمو الأجور والتضخم. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة البطالة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1980.

صرح الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه من المتوقع أن يستمر التوسع الاقتصادي خلال العامين القادمين ، وأن تكون توقعات النمو على المدى القصير أكثر ملاءمة مما كانت عليه لسنوات عديدة. ومع ذلك ، لايزال الانتعاش الحالي مدعومًا بسياسة نقدية أكثر تكيفاً ، وبشكل متزايد من خلال التخفيف المالي. مما يشير إلى أن النمو القوي المستدام لم يتحقق بعد . وأضاف انه يجب على صانعي السياسات أن يركزوا بشكل أكبر على السياسات الهيكلية لتعزيز المهارات وتحسين الإنتاجية لتحقيق نمو قوي ومستدام وشامل.

تبرز التوقعات مجموعة من المخاطر للتوسع المالي فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ في العام الماضي ، وإذا استمرت هذه الزيادة ، سيرتفع معدل التضخم ويقل نمو دخل الأسرة الحقيقي. وقد بدأ التهديد بالقيود التجارية يؤثر سلباً على الثقة ، وإذا ما تم تنفيذ هذه التدابير ، فسوف يؤثر ذلك سلباً على الاستثمار والوظائف.

وتدعو التوقعات إلى تعزيز الإصلاحات ، في ظل ظروف مواتية على المدى القصير والحاجة إلى تأمين نمو أقوى وأكثر شمولاً. ويحث الدول على تعزيز الاستثمار في التعليم والمهارات ، كجزء من التحسين في استخدام سياسات الضرائب والإنفاق لرفع مستويات المعيشة عبر توزيع الدخل. كما توصي بإتباع سياسات لتعزيز خلق الوظائف وديناميكية الأعمال في الاقتصاد ، بما في ذلك تحسين البنية التحتية الرقمية والمادية ، وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير بين الجامعات وقطاع الصناعة ، وتذليل العقبات أمام دخول قطاعات الخدمات المهنية والحد من الروتين الحكومي.

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: موقع Trade Arabia الإخباري

العنوان: www.tradearabia.com

تراجع معدل نمو التجارة العالمية

التاريخ: 2018/6/8

أشار خبراء مؤسسة (Euler Hermes) للائتمان التجاري إلى التداعيات السلبية للممارسات الحمائية الأمريكية ، حيث توقعوا تراجع معدل نمو التجارة العالمية من 9,5% خلال عام 2017 إلى 7,7% خلال عام 2018 ، ثم 5,5% خلال عام 2019 . كما توقعوا ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى 2,9% في أواخر عام 2018 مقابل 2,3% خلال عام 2017 نتيجة الارتفاع القياسي في إنتاج النفط الأمريكي وارتفاع أسعاره العالمية . ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو في الصين ، ومنطقة اليورو ، واليابان نحو 6,6% ، و2,1% ، و1,2% على التوالي خلال عام 2018 .

أشار الخبراء إلى تأثر العديد من الدول الناشئة سلبا من انهيار عملاتها المحلية مثل دولة جنوب أفريقيا ومعظم دول أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين والبرازيل التي سجلت تراجعا ملحوظا في معدل النمو وارتفاعا كبيرا في عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري منذ عام 2016 .

ومن ناحية أخرى أكد خبراء (Euler Hermes) على تزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة التجارة العالمية ودورها الفعال في تنمية الصادرات في العديد من الدول ، ففي أوروبا على سبيل المثال ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يزيد على 44% من إجمالي الصادرات الأوروبية ، وفي فرنسا ساهمت بنحو 20% من إجمالي الصادرات خلال عام 2017 .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

مصادر النشرة:

1	وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية	www.tresor.economie.gouv.fr
2	وزارة الاقتصاد التركية	www.ekonomi.gov.tr
3	موقع Trade Arabia الإخباري	www.tradearabia.com
4	وكالة أنباء الأناضول التركية	www.aa.com.tr
5	مجلة اقتصادية فرنسية أسبوعية	www.lemoci.com
6	مجلة فرنسية أسبوعية	www.jeuneafrique.com
7	مجلة فرنسية أسبوعية	www.lepoint.fr
8	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.latribune.fr
9	جريدة فرنسية يومية	www.lexpansion.fr
10	جريدة فرنسية يومية	www.ladepeche.fr
11	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
12	جريدة فرنسية يومية	www.lefigaro.fr
13	جريدة سويسرية يومية	www.letemps.ch
14	موقع إخباري مغربي	www.menara.ma/fr
15	جريدة اقتصادية إسبانية أسبوعية	www.marcotradenews.com
16	مجلة اقتصادية إسبانية شهرية	www.americaeconomia.com
17	صحيفة تركية يومية	www.dunya.com
18	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
19	موقع إخباري تركي	www.businessht.com.tr